

مصر تنفذ صناعة الغزل والنسيج بتدشين أكبر مصنع في العالم

1.4 مليار دولار لتهيئة المصانع الحكومية وتطوير تكنولوجياتها

قطعت القاهرة أولى خطواتها العملية لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج، التي تنن على مدى عقود بسبب الإهمال وتخلف تكنولوجيا التصنيع، ودشنت أكبر مصنع في العالم للغزل والنسيج في مدينة المحلة الكبرى، شمال القاهرة، في تحرك لضبط بوصلة تجارة القطن المحلي.

الأقطن في شركة واحدة مخصصة لهذا النشاط، بذلك يصبح في البلاد نحو عشر شركات غزل ونسيج قادرة على المنافسة وتحقيق التكامل في ما بينها.

وقال أحمد مصطفى، رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج، لـ"العرب"، "إننا نستهدف مضاعفة الطاقة الإنتاجية الحالية للمصانع إلى ثلاثة أضعاف، والانتهاء من عمليات هيكلة القطاع قبل صيف 2021".

وكشف أن المصنع الجديد يأتي ضمن خطة التطوير، فيما تخصص في إنتاج الغزول الرفيعة المصنوعة من القطن المصري لزيادة القيمة المضافة والاستفادة من سمعته العالمية. وتتوسع عمليات الإنتاج اليومي للمصنع الجديد على نحو 15 طنا من الغزول الرفيعة، و15 طنا أخرى سميكة، فضلا عن أنه يعزز عمليات الإنتاج والتشغيل لمجموعة مصانع النسيج والصباغة والتجهيز داخل مدينة المحلة، التي لم تشهد شركاتها ضخ استثمارات منذ أكثر من 50 عاما.

وقال هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام المصري، في تصريحات سابقة لـ"العرب" إن منظومة تسويق القطن الجديدة تم تطبيقها تجريبيا في محافظتي الفيوم وبني سويف جنوب القاهرة، وستعم على جميع المناطق في مصر الموسم الحالي.

ووفق المنظومة الجديدة يتم إجراء مزاد يومي يبدأ في الرابعة عصرا، وتشارك فيه شركات تجارة القطن، وتقدم خطاب ضمان بقيمة تتناسب مع حجم تجارتها لضمان التزامها بالمزايدة. وتقوم الشركة القابضة للغزل والنسيج بتقديم عرض لفتح المزاد يوميا بسعر يعادل متوسط السعر العالمي للقطن الأمريكي "بيما" بحيث يكون مؤشرا لضمان عدالة المزايدة بحيث لا تقل أسعار المزايدة عن هذا السعر، ويتم ذلك بالتنسيق مع هيئة التحكيم واخبارات القطن وجمعيات تسويق المحاصيل ولجنة تجارة وتسويق القطن.

ووجه نظام المزايدة ضربة موجعة لبعض التجار الذين كانوا يعولون على شراء القطن من المزارعين بأسعار تقل عن

وتواجه القطن المصري مشكلات كبيرة في الأسواق الخارجية عند تصديره، حيث يثبت تحليل العينات وجود شوائب تصل إلى رفض شحنات التصدير بسبب ممارسات جنسي المحصول بصورة خاطئة، والتي تتم في عيوب بلاستيكية. وبلغت صادرات مصر من القطن العام المالي الماضي نحو 1.5 مليون قنطار، من إجمالي المخزون بالبلاد والبالغ 2.5 مليون قنطار.

وتولت دة الصناعة المصرية، والتصدير إلى الأسواق الخارجية لعقود، إلى أن أهملتها سياسات حكومية متتابعة، دفعت مصانع الغزل الحكومية للعمل بتكنولوجيا تعود إلى عقد الأربعينات من القرن الماضي، وخفت نجمها لصالح القطاع الخاص.

وتعكف وزارة قطاع الأعمال منذ عامين على إحياء صناعة الغزل والنسيج الحكومية مجددا، ورصدت الشركة القابضة للغزل والنسيج حزمة إنقاذ تصل إلى نحو 1.4 مليار دولار، تتضمن تحديدا كاملا للإشاعات والآلات بصانعها المتهاكلة.

وتستهدف الخطة زيادة التخصص في عمليات الإنتاج، ودمج الأنشطة والشركات التي تعمل في مجالات متشابهة للحد من تكرار نفس الأنشطة في أكثر من شركة.

وقامت بدمج 23 شركة غزل ونسيج وصباغة وتجهيز في 9 شركات، إلى جانب دمج 9 شركات لتجارة وجليج

ويرجع محللون أن تتفاقم متاعب المصانع السورية خلال الفترة المقبلة خاصة وأنها تترنح بسبب متاعبها المالية العميقة منذ بداية الحرب في سوريا، وقد زادت من تضيق الخناق عليها مسألة انسداد آفاق الحصول على التمويلات اللازمة لاستمرار نشاطها بفعل اشتداد الحظر الأميركي وانهيار الليرة.

وفي محاولة لمنح القطاع الصناعي جرعة أوكسجين، بحث مصرف سوريا المركزي الخميس الماضي مع اتحاد غرف الصناعة السورية سبل لتذليل العقبات المزممة التي يواجهها الصناعيون في معاملاتهم المصرفية في ظل تشديد الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على دمشق.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى نائب رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية سامر الدبس تأكيد خلال الاجتماع على أهمية الجهود التي يقوم بها المركزي من أجل ضبط سعر صرف الليرة.

وطرح المشاركون في الاجتماع العديد من النقاط والصعوبات، التي تعترض عمل الصناعيين كموضوع تمويل مستوردات المواد الأولية اللازمة للإنتاج. وقال محمد إبراهيم حمزة النائب الأول لحاكم المركزي إن "هناك ثلاث قنوات للتمويل متوفرة حاليا وهي القنوات الرسمية عبر المصارف المسموح لها تمويل المستوردات، وعن طريق



إعادة ضبط خيوط تجارة القطن

كانت تشهد ممارسات احتكارية، جعلت المزارعين يعزفون عن زراعته نتيجة غياب سوق منظم للقطن، رغم أن أول بورصة دشنت في مصر كانت للقطن.

وشهد عام 1884 تدشين أول بورصة بضاعة حاضرة للاقطن من خلال تاسيس شركة مساهمة مصرية للبورصة التجارية بمينا البصل بالإسكندرية. وكانت بورصة العقود المصرية من أهم ثلاث بورصات في العالم للعقود، حيث بدأ التعامل على العقود الأجلة للقطن في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، وسبقت بورصة القطن بالإسكندرية في ذلك بورصة نيويورك وليفربول.

وتوقف عمل هذه السوق بعد صدور قرار من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر عام 1966 يقضي بنصفية وإلغاء بورصة عقود القطن بالإسكندرية، بعد تأميم شركات وأراضي كبار رجال الأعمال والملاك.

وتتوالى خطط إنقاذ مصانع الغزل والنسيج، بوصفها المستخدم الرئيسي لمحصول القطن، لضمان رواجه وتنشجيع المزارعين على زراعته، ووافق بنك الاستثمار القومي على منح قرض للشركة القابضة للغزل والنسيج بقيمة 90 مليون دولار، لتطوير محالج القطن، بضمضان 27 قطعة أرض غير مستغلة، ومخطط بيعها واستغلال حصيلتها في تطوير شركاتها التابعة.

وتستهدف وزارة قطاع الأعمال العام إدخال 11 محلجا جديدا للخدمة ضمن خطة التطوير بحلول عام 2021 من خلال قروض بأجال زمنية قصيرة لا تتجاوز عاما في أغلب الأحيان.

وتوفر هذه القروض سيولة للشركات لمواجهة مصاريها العاجلة إلى حين الحصول على قروض أخرى بقيمة أكبر وأجال أطول يتم من خلالها سداد القرض المعبري. وقامت القاهرة في خطوة سابقة بتنظيم تجارة وتداول القطن والتي

الأسعار العالمية، ثم يقومون بتصديره إلى الخارج ويحققون عوائد كبيرة عبر الفجوات السريعة، ويخرج نظام المزايدة هذه الشريحة من السوق لصالح محالج القطن ومصانع الغزل والنسيج.

ورغم أن المزايدة تضمن سعرا عادلا للقطن، إلا أن مفرح البلتاجي عضو اتحاد مصدري الاقطن حذر من تطبيق نظام المزايدة، قائلا لـ"العرب" إن "هناك صعوبات تواجه التطبيق، فسعر الأساس الذي يحدد قبل بدء كل مزايدة سيتحرك صعودا وهبوطا وفقا للأسواق العالمية، وهذا لن يقبله المزارعون بمصر، لأنهم لم يصلوا إلى مرحلة تقبل تلك التقلبات".

وتحتاج منظومة تطوير محصول القطن إلى استمرار زراعته وتصديره للخارج، مع إنشاء صندوق موازنة للقطن، يعمل على موازنة الأسعار، يمكن من خلاله تعويض المزارعين عند انخفاض مستويات الأسعار حال تراجع سعر القطن عالميا.

انسداد آفاق التمويل يكبل نشاط المصانع السورية

وأن انكماش قطاع الصناعة وحده بلغ 77 في المئة.

بيد أن الأمر سيزداد صعوبة مع القيود الأميركية وأزمة وباء فايروس كورونا، والتي أرخت بظلال قاتمة على الاقتصاد السوري.



محمد إبراهيم حمزة
استئناف منح القروض
والتسهيلات الائتمانية
قيد الدرس

وتوقع مركز دمشق للأبحاث والدراسات في تقرير حديث أن يتجه الاقتصاد إلى المزيد من الانكماش بسبب توقف عجلة الإنتاج سترتبط عليها نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية مركبة، وقد تفتتح على احتمالات لا يمكن ضبط مفاعيلها.

وقال إن الإجراءات التي اتخذتها حكومة النظام لمنع تفشي فايروس كورونا المستجد أسهمت في توقف عمل معظم الشرائح والمكونات الاجتماعية. كما تسببت الإجراءات في انخفاض كبير لإيرادات الدولة الطبيعية، الآتية عن طريق الضرائب والرسوم وفوائض مؤسسات القطاع العام الاقتصادي، وإيرادات تاجير واستثمار أملاك الدولة.

ستصدر قرارات تتضمن ضوابط محددة بهذا الخصوص.

وشدد نائب الحاكم على أن المركزي سوف يدرس كل المقترحات التي قدمها الصناعيون في سبيل دعم القطاع الصناعي والإنتاجي.

كما دعا إلى استمرار التنسيق وزيادة التعاون مع الصناعيين من أجل زيادة المرونة في المعاملات بينهم وبين القطاع المصرفي.

وتسارع انهيار الليرة عقب آخر ظهور لرامي مخلوف، ابن خال الرئيس بشار الأسد، والذي دخل في خلاف مع دمشق بعد أن شنت حملة ضد أصول وأموال يمتلكها، وذلك بالتزامن مع انغلاق نوافذ تمويل الحكومة السورية.

وقد ذلك الأمر بالسوريين إلى مربع الخطر نظرا لفقدان الآلاف من الأشخاص لقوتهم اليومي وعدم القدرة على تلبية حاجياتهم في ظل الارتفاع قياسي للأسعار وتسارع تآكل الاحتياطات النقدية جراء غياب تحويل الأموال من السوريين في الخارج وكذلك اختلال قواعد السوق مع نقص المعروض تبعا لغلغلق الحدود وتقويض المسالك التجارية وفقدان دعم إيران حليفة الرئيس بشار الأسد.

وقدر صندوق النقد الدولي العام الماضي، انكماش الاقتصاد السوري بشكل عام بنحو 57 في المئة أثناء الحرب،

واللافت أن المركزي مُصر على أنه سيقيم كل الدعم المالي للشركات

رغم أنه ليست لديه القدرة على ضخ الأموال في النظام المالي، وهو ما يتضح من خلال تصريحات المسؤول في المركزي.

وأوضح حمزة خلال الاجتماع أن موضوع استئناف منح القروض والتسهيلات الائتمانية قيد الدراسة حاليا في مجلس النقد والتسليف وقريبا



لامحفات لتحرك خطوط الإنتاج